

مؤقت

مجلس الأمن



السنة التاسعة والستون

الجلسة ٧٣٣٦

الخميس، ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد شريف (تشاد)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي السيد إيليتشوف
	الأرجنتين السيد أويارثابال
	الأردن السيدة كعوار
	أستراليا السيد كوينلان
	جمهورية كوريا السيد لي كيونغ تشول
	رواندا السيد نيبيشاكا
	شيلي السيد أولغوين سيغاروا
	الصين السيد كاي وي مينغ
	فرنسا السيد لاميك
	لكسمبرغ السيد مايس
	ليتوانيا السيدة مورموكايتيه
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السير مارك لايل غرانت
	نيجيريا السيد لارو
	الولايات المتحدة الأمريكية السيدة سيسون

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

إحاطة يقدمها رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٢١٤٠ (٢٠١٤)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التوصيات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1468792 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٥|٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

إحاطة يقدمها رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً

بالقرار ٢١٤٠ (٢٠١٤)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في

البند المدرج في جدول أعماله.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية

من السفيرة ريموندا مورموكايتيه، الممثلة الدائمة لليتوانيا،

بصفتها رئيسة اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ٢١٤٠ (٢٠١٤).

أعطي الكلمة الآن للسفيرة مورموكايتيه.

السيدة مورموكايتيه (ليتوانيا) (تكلمت بالإنكليزية):

أشرف بتقديم تقرير إلى مجلس الأمن عملاً بالفقرة ١٩ (هـ)

من القرار ٢١٤٠ (٢٠١٤) عن عمل اللجنة في الفترة من ١٥

أيار/مايو ٢٠١٤ وحتى الآن. وهذا هو تقرير الثاني المقدم

إلى المجلس.

وسأبدأ بأهم التطورات في عمل اللجنة، التي حدثت في

٧ تشرين الثاني/نوفمبر، عندما حددت ثلاثة أشخاص - عبد

الخالق الحوثي، وعبد الله يحيى الحكيم، وعلي عبد الله صالح

- بوصفهم خاضعين لتدابير تجميد الأصول وحظر السفر.

واعتبر هؤلاء الأفراد مستوفين لمعايير الإدراج في القائمة

الواردة في الفقرة ١٧ من القرار ٢١٤٠ (٢٠١٤) لمشاركتهم

في الأعمال التي تهدد السلام أو الأمن أو الاستقرار في اليمن

أو تقديم الدعم لها. المطلوب الآن من جميع الدول الأعضاء

تنفيذ هذه التدابير بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم

المتحدة. وهناك إعفاءات محددة مطبقة بالنسبة لكل واحد من

هذه التدبير، ولكن ينبغي الاستفادة منها على النحو المناسب،

ووفقاً للقرار ٢١٤٠ (٢٠١٤) والمبادئ التوجيهية للجنة. وإن

احتاجت الدول الأعضاء إلى أي توجيه بشأن نطاق التدبيرين

وتنفيذهما، أو أي مساعدة في تحسين قدرتها على تنفيذهما،

فإننا نشجعها على الاتصال باللجنة.

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، اجتمعت اللجنة خمس

مرات في مشاورات غير رسمية، وعقدت اجتماعاً رسمياً

واحد. وقد تم تنظيم المشاورات غير الرسمية في المقام الأول

من أجل الاستماع إلى العروض التي قدمها فريق الخبراء بشأن

تقريره المستكمل والتقرير المؤقت وبيانات الحالة المتعلقة

بالأفراد الذين، في تقييم الفريق، تنطبق عليهم معايير الإدراج

في القائمة؛ وإجراء مناقشة تفاعلية مع لجنة الجزاءات المفروضة

على تنظيم القاعدة ولجنة مكافحة الإرهاب بشأن المسائل

ذات الأهمية المتبادلة فيما يتعلق باليمن؛ وللإستماع إلى إحاطة

يقدمها المستشار الخاص للأمين العام المعني باليمن. وركزت

الجلسة الرسمية، التي عُقدت بعد إدراج الأفراد الثلاثة، على

الجوانب المتصلة بتنفيذ نظام الجزاءات في اليمن وفي المنطقة.

واسمحوا لي الآن أن أتطرق إلى بعض التفاصيل عن

المناقشات التي جرت في اللجنة. في التفاعلات مع فريق الخبراء

خلال المرحلة الأولى من عملها، أعرب أعضاء اللجنة عن

تأييدهم لجهود الفريق وتطلّعوا إلى التطور السريع لمسارات

محددة للتحقيق ودراسات الحالات المركزة فيما يخص المفسدين

المحتملين لعملية الانتقال السياسي في اليمن. وطلبوا من

الفريق أن يبقي اللجنة باستمرار على علم بكل المعلومات ذات

الصلة التي جمعت، بصرف النظر عن الجداول الزمنية للإبلاغ

الرسمي. إن الفريق، الذي بلغ قوامه المأذون به منذ تقرير

الأخير إلى مجلس الأمن (انظر S/PV.7175) بتعيين الخبر الرابع

في ٢ تموز/يوليه، قد وفي بهذا الطلب. قام الفريق بزيارات

ثلاث إلى اليمن، جميعها خلال الفترة المشمولة بالتقرير، كما

سافر إلى كل بلد من البلدان الأعضاء في مجلس التعاون لدول

الخليج العربية. واجتمع الفريق مع طائفة واسعة من المحاورين

وكل من الكيانات الحكومية وغير الحكومية.

ووافقت اللجنة في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر على اتفاق للتعاون مع الإنترنت، ينص على تبادل المعلومات ذات الصلة بين الإنترنت واللجنة وفريق الخبراء، ويسمح بإصدار الإخطارات الخاصة المشتركة بين الإنترنت ومجلس الأمن فيما يتعلق بالأفراد المدرجة أسماؤهم في القائمة. وقد دخل الاتفاق حيز النفاذ في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ حينما أعرب الإنترنت عن موافقته على إجراءات التعاون.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أسترعي انتباه المجلس إلى الجهود التي بذلت من أجل تعزيز التعاون وأوجه التأزر، وتقاسم المعلومات والشفافية فيما يتعلق بأعمال اللجنة. واجتمعت اللجنة حتى الآن في ثلاث مناسبات مع ممثلين عن اليمن ومرتين مع ممثلي بلدان مجلس التعاون الخليجي. وفي ثلاث مناسبات أخرى، قدمت لتلك الوفود إحاطات غير رسمية على مستوى العمل. كما اجتمعت اللجنة مرتين مع المستشار الخاص للأمين العام المعني باليمن، وفي مناسبة واحدة مع هئتين فرعيتين من الهيئات الفرعية الأخرى التابعة لمجلس الأمن تضطلعان بمسؤوليات تتعلق باليمن. وإضافة إلى ذلك، أصدرت اللجنة بانتظام النشرات الصحفية عقب أي مناقشة هامة أو قرار يتخذ. كما يسرني أن ألاحظ عرض التقريرين الأول والحالي اللذين تقدمت بهما إلى المجلس في إطار جلسة علنية. وترحب اللجنة بالتعاون الذي قدم لفريق الخبراء من اليمن وغيره من البلدان. وتتطلع إلى تعميق هذا التعاون بشكل أكبر.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر السفيرة مورموكايتة على إحاطتها الإعلامية.

وأدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا للموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٥|١٠.

وفي المشاورات غير الرسمية المشتركة مع اللجنتين الأخريين، التي وجهت الدعوة للمشاركة فيها أيضا إلى اليمن والمستشار الخاص للأمين العام المعني باليمنوهيئات الخبراء الثلاث التي تدعم اللجان الثلاث، حيث شدد المشاركون على الحاجة إلى توجيه الدعم الدولي إلى اليمن لمكافحة الإرهاب وحددوا مجموعة من الفرص لتعزيز التنسيق والتعاون فيما بين كيانات الأمم المتحدة ومجلس الأمن في تقديم الدعم. وشدد المشاركون على حاجة فريق الخبراء وفريق رصد تنظيم القاعدة إلى تبادل المعلومات ذات الصلة بإمكانية تسمية الأفراد والكيانات ذات الصلة بالمفسدين السياسيين في اليمن وتنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية، بما في ذلك الصلات المحتملة بين بعضها البعض، إضافة إلى مصادرها المالية.

كانت الإحاطة الإعلامية التي قدمها المستشار الخاص للأمين العام المعني باليمن فرصة للجنة للاستماع بصورة مباشرة منه بشأن الحالة الراهنة في عملية الانتقال السياسي في اليمن والعقبات التي تواجهها. وفي حين أن المشاورات غير الرسمية عقدت قبل تسمية الأفراد الثلاثة، عقدت الجلسة الرسمية بعد ذلك. وفي تلك الجلسة، التي دُعيت إلى المشاركة فيها بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية واليمن ومجلس التعاون نفسه، استمع المشاركون إلى إحاطة مقدمة من فريق الخبراء بشأن الأطر التنفيذية المعمول بها في البلدان التي زارها الفريق.

في المناقشة التي تلت ذلك، أعرب المشاركون في الاجتماع عن تأييدهم لأهداف القرار ٢١٤٠ (٢٠١٤)، الذي يسعى إلى ردع أنشطة المخربين المحتملين لعملية الانتقال السياسي وتقييدها. وشجع أعضاء اللجنة الدول الأعضاء على الرد في الوقت المناسب على طلبات الحصول على المعلومات المقدمة من فريق الخبراء المعني باليمن بشأن الجوانب المتعلقة بتنفيذ تجميد الأصول وحظر السفر. وأود أن أؤكد على ذلك التشجيع اليوم.